

الوثيقة الختامية

الاجتماع الرفيع المستوى للوزراء المسؤولين عن اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى

٧ آذار/مارس ٢٠١٩، مونيونيو، كمبالا، أوغندا

1- تمشياً مع القرار الصادر عن الاجتماع الثامن لآلية الرقابة الإقليمية التابعة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، اجتمع الوزراء المسؤولون عن اللاجئين في الدول الأعضاء في الاتفاق الإطاري في مونيونيو، كمبالا، أوغندا، في ٧ آذار/مارس ٢٠١٩ لمناقشة حالة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى والاتفاق على المبادرات ذات الأهمية الحرجة من أجل تعزيز الحلول الشاملة والدائمة.

2- واشترك مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى مع الأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في تنظيم الاجتماع الذي استضافته حكومة جمهورية أوغندا.

3- وحضر الاجتماع الوزراء المسؤولون عن شؤون اللاجئين أو ممثليهم من الدول الأعضاء الواردة فيما يلي: أنغولا وأوغندا وبوروندي وتنزانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وجنوب السودان ورواندا وزامبيا والسودان وكينيا.

4- وافتتح الاجتماع رسمياً فخامة السيد يويري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا، بوصفه الرئيس الحالي لآلية الرقابة الإقليمية، وشارك في رئاسته صاحب المقام الرفيع الدكتور روهاكانا روغوندا، رئيس وزراء جمهورية أوغندا، والسيد سعيد جينيت، المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والسيد زاكاري موبوري-مويتا، الأمين التنفيذي للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وحضر الاجتماع أيضاً السيد بازيل إيكويبي، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي ورئيس مكتب الاتصال التابع للاتحاد الأفريقي لمنطقة البحيرات الكبرى، وأعضاء من السلك الدبلوماسي، وممثلون عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني.

5- وعُقد قبل الاجتماع الوزاري اجتماع خبراء لمدة يومين في 5 و6 آذار/مارس ٢٠١٩ مع ممثلي الدول الأعضاء والأمم المتحدة والأوساط الدبلوماسية والمجتمع المدني.

6- وبعد المداولات، اتفق الوزراء على ما يلي:

حالة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى

7- مع وجود عدد يقدر بـ 4,4 ملايين لاجئ وطالب لجوء من المشردين قسرياً، أعربوا عن قلقهم إزاء حجم ونطاق أزمة اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى. وأقروا بالأثر غير المتناسب

للنزوح الذي يتضرر به النساء والأطفال في الغالب، وأكدوا من جديد على الأهمية المحورية للحماية، مع إيلاء الاهتمام الخاص للفئات الضعيفة.

8- وأثنوا على الحكومات والشعوب في المنطقة لسخائها في استضافة اللاجئين.

9- وناشدوا الشركاء على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية ضمان التمويل الكافي، بما في ذلك المبالغ المناسبة وآليات الصرف السريع، لمعالجة الاحتياجات الإنسانية والإنمائية غير الملباة، ولدعم تنفيذ الحلول الدائمة.

10- واعترفوا بأن استمرار المستويات العالية من حالات النزوح القسري الجديدة بالاقتران مع الوجود الذي طال أمده للاجئين في المنطقة يمكن أن يمثل مصدراً للتوتر في المجتمعات المحلية والبلدان المجاورة وفيما بينها. واعترفوا أيضاً بأن وجود اللاجئين يمكن أن يتيح فرصاً للتنمية المحلية التي يمكن أن يستفيد منها اللاجئون وكذلك المجتمعات التي تستضيفهم.

11- واتفقوا على الضرورة الملحة لمعالجة الدوافع والأسباب الجذرية للنزوح القسري في المنطقة، بما في ذلك العنف والنزاعات المسلحة، وانتهاكات حقوق الإنسان، والكوارث الطبيعية والتدهور البيئي، من بين أمور أخرى.

12- ورحبوا بانتقال السلطة على نحو سلمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبإعادة تنشيط اتفاق حل النزاع في جنوب السودان، وبالاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي توفر آفاقاً جديدة للسلام والاستقرار في المنطقة. وشجعوا تنفيذها تنفيذاً كاملاً، وناشدوا المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لها.

13- ورحبوا بموضوع تركيز الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٩ "سنة اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً: سعيًا إلى إيجاد حل دائم للتشرد القسري في أفريقيا"، والتزموا بتنفيذ قرارات رؤساء الدول والحكومات خلال الدورة العادية الثانية والثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي.

14- والتزموا بتعزيز إدارة الموارد على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية وبمنع الفساد والعش في تنفيذ البرامج المخصصة للاجئين والمجتمعات المضيفة تمشياً مع موضوع تركيز الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠١٨ "كسب المعركة ضد الفساد: المسار المستدام لتحويل أفريقيا"، ومع الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين.

15- وحثوا الدول الأعضاء على الإدماج المحلي لبروتوكولات المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وتنفيذها، بما في ذلك البروتوكول المتعلق بحقوق الملكية للعائدين.

الحلول الشاملة والدائمة

16- أوصوا بتنفيذ الحلول الدائمة للاجئين، إما عن طريق عودتهم الطوعية، أو إعادة توطينهم على نحو يتسم بالأمن والكرامة، أو تيسير استقرارهم في بلدان غير بلدانهم الأصلية أو بلدان اللجوء، أو إدماجهم محلياً في البلدان التي تستضيفهم، أو عن طريق حلول محلية أخرى. واتفقوا على أن هذا

الأمر يتطلب المزيد من الالتزام السياسي والتعاون وتقاسم المسؤولية على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويكون هذا وفقاً للقانون الدولي للاجئين، بما في ذلك اتفاقية الاتحاد الأفريقي التي تنظم الجوانب الخاصة بمشاكل اللاجئين في أفريقيا (١٩٦٩) والقوانين والسياسات الوطنية السارية ذات الصلة بالموضوع.

17- وأبرزوا الحاجة إلى التشاور مع اللاجئين لضمان أن الحلول الدائمة التي يُسعى إليها ستكون ذات طبيعة شاملة للجميع وطوعية.

18- ورحبوا بتأييد جمعية الأمم المتحدة للبيئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ للاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين بالاستناد إلى إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين لعام ٢٠١٦، وإطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين التابع له، وذلك من أجل تعزيز تفعيل الاستجابات الشاملة. وأقروا بالمنتدى العالمي المقبل للاجئين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ كفرصة للنهوض بحماية اللاجئين والحلول التي تحقق صالحهم.

19- وأشادوا بأوغندا ورواندا وزامبيا وكينيا لاعتمادها إطار التعامل الشامل مع مسألة اللاجئين ولسياساتها وبرامجها المتطلعة نحو المستقبل فيما يتعلق بإشراف اللاجئين وإدماجهم، وشجعوا البلدان الأخرى القادرة على القيام بذلك إلى أن تحذو حذوها.

20- وأكدوا على أن العودة الطوعية تظل الحل المفضل لأغلبية حالات اللجوء. وفي هذا الصدد، اعترفوا بالجهود المستمرة وبالالتزامات الجديدة لإنشاء لجان ثلاثية بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأعلنوا التزامهم باحترام الطابع الطوعي لعمليات العودة هذه، وبالاستثمار في الجهود الطويلة الأجل الرامية إلى ضمان إعادة إدماج العائدين على نحو مستدام ويتسم بالكرامة مع مراعاة احتياجات العائدين وكذلك المجتمعات التي يعودون إليها.

21- وشجعوا الدول الأعضاء على تعزيز التعاون فيما بينها سعياً إلى خيارات لإعادة التوطين داخل المنطقة من أجل تخفيف الضغط على البلدان التي تستضيف عدداً كبيراً من اللاجئين، تمشياً مع اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم النواحي الخاصة من مشاكل اللاجئين (المادة ٢). ودعوا إلى قدر أكبر من تقاسم المسؤولية لإعادة التوطين وعلى الصعيد الدولي استرشاداً بروح الاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية عن اللاجئين. وشجعوا بلدان إعادة التوطين التقليدية إلى النظر في زيادة منحها السنوية لإعادة التوطين.

22- وأقروا بأنه في الكثير من حالات اللاجئين الذين طال أمد محنتهم، حسب تعريف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قد تصبح عودة اللاجئين إلى أوطانهم أو إعادة توطينهم مستحيلة. وأشاروا كذلك إلى أن الكثير من اللاجئين يولدون في البلدان المضيفة. واعترفوا بأن الاندماج المحلي يشكل بديلاً عملياً في هذه الحالات، عندما يقترن بالدعم والاستثمار الماليين. وأنشؤوا على الخطوات الملموسة التي اتخذتها الدول الأعضاء في منطقة البحيرات الكبرى لإتاحة الاندماج المحلي، وشجعوا الدول الأعضاء الأخرى على أن تنظر في القيام بجهود مماثلة وتنفيذها.

23- وأكدوا أن نجاح الاندماج المحلي يتطلب وضع ترتيبات للإقامة القانونية وحرية التنقل للاجئين على الأراضي الوطنية طبقاً لقانون البلد المضيف، كما يتطلب إدخال اللاجئين في النظم والخدمات الوطنية مثل التعليم والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية وخدمات الحماية والخفارة المجتمعية وإدارة الأراضي.

24- وإذا يسلّمون بأن الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي للاجئين لا يفترض الاندماج المحلي بل يمكن أن يسهم فيه كحل دائم، فقد أوصوا بوضع الخطط المحلية للإدماج الاجتماعي-الاقتصادي وتمويلها، بدعم من الشركاء، مما يعود بالفائدة على اللاجئين والمجتمعات المضيفة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وأكدوا على أن الإدماج الاجتماعي-الاقتصادي يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الجهود الرامية إلى تشجيع التعايش السلمي التي تستهدف كلا المجتمعين، وينبغي أن تصاحبها إجراءات تهدف إلى منع ومعالجة التدهور البيئي في المناطق المضيفة للاجئين.

25- واعترفوا بالعدد المتزايد من اللاجئين في المناطق الحضرية وأبرزوا أن استراتيجيات الاندماج المحلي في تلك المناطق تتطلب اهتماماً خاصاً وقدرًا أكبر من الاستثمار، بوسائل منها مشاركة القطاع الخاص. وأقروا أيضاً بالتحدي المتمثل في الاندماج المحلي في المناطق الريفية النائية، الذي يتطلب اتخاذ تدابير محددة.

26- وشجعوا الدول الأعضاء الراغبة أو القادرة، على تيسير تجنيس اللاجئين كحل دائم، وذلك بدعم من الشركاء. وفي هذا الصدد، أثنوا على الإجراء الذي اتخذته تنزانيا بتجنيس اللاجئين البورونديين، وأقروا بالجهود المماثلة المبذولة من بلدان أخرى في منطقة البحيرات الكبرى. ودعوا شركاء التنمية الدوليين إلى تقديم الدعم لتمكين الاندماج المحلي المستدام.

27- واعترفوا بأن الحصول على وثائق الهوية القانونية، وخاصة تسجيل المواليد، يمثل أمراً بالغ الأهمية لمنع وتقليل حالات انعدام الجنسية، وذلك تمشياً مع إعلان برازافيل الصادر عن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بشأن القضاء على حالات انعدام الجنسية.

28- وأثنوا على مبادرة الأمانة التنفيذية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى 'النازحون والمجتمعات المضيفة في منطقة البحيرات الكبرى' ودعوا الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الكامل لهذا المشروع. واستخدام هذا المشروع كأداة تعاونية إضافية قيمة لمتابعة الالتزامات التي تم التعهد بها في هذا الاجتماع.

في سبيل وضع استراتيجية إقليمية فيما يتعلق باللاجئين

29- وإذا يثنون على أمانة جماعة شرق أفريقيا لما حقته من تقدم في وضع سياسة الإدارة الإقليمية لمسألة اللاجئين وعلى الممارسات السليمة التي وضعتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها من الشركاء فيما يتعلق بالحلول لمسألة اللاجئين، أوصوا بأن يضع المؤتمر الدولي المعني

بمنطقة البحيرات الكبرى استراتيجية إقليمية لإيجاد حلول دائمة لمنطقة البحيرات الكبرى، وخطة عمل لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

شكر وتقدير

30- عبروا عن تقديرهم لفخامة الرئيس يويري كاغوتا موسيفيني وحكومة أوغندا لكرم استضافة الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى بشأن اللاجئين في منطقة البحيرات الكبرى.

31- شكروا الدول الأعضاء وجميع المشاركين على إسهاماتهم، كما تقدموا بالشكر إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على ما تقدمه من دعم مستمر إلى الدول الأعضاء.

32- وشكروا مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والشركاء الدوليين على دعم هذا الاجتماع.

انتهت الوثيقة